

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٤٥ لسنة ١٩٦٧

بإلحاق بعض إدارات الهيئة الزراعية المصرية بوزارة الزراعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية ؛

قرر :

مادة ١ - يلحق بوزارة الزراعة إدارات الانتاج النباتي، والخدمات الزراعية (مزرعة بهيم) والانتاج الحيواني (عدا محطة الخيول العربية)، والبحوث الحشرية، والكيمياء التابعة للهيئة الزراعية المصرية وذلك مع كافة الاعتمادات المالية المخصصة لها في ميزانية الهيئة المذكورة .

مادة ٢ - ينقل لوزارة الزراعة جميع العاملين المخصصين للعمل بالجهات المشار إليها في المادة السابقة بمراكزهم القانونية القائمة وقت العمل بهذا القرار وتنقل الدرجات والاعتمادات المالية المخصصة لهم بميزانية الهيئة الزراعية المصرية إلى ميزانية وزارة الزراعة .

مادة ٣ - يصدر وزير الزراعة والإصلاح الزراعي القرارات المقتضية لأحكام هذا القرار وله أن يحدد العاملين الذين يتقرر نقلهم إلى وزارة الزراعة تنفيذاً لأحكام المادتين السابقتين .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخرة ١٣٨٧ (٥ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٤٦ لسنة ١٩٦٧

بتفويض وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بضم ما يرى ضمه من البساتين التابعة للهيئة العامة للانتاج الزراعي إلى مصلحة البساتين بوزارة الزراعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - يفوض وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في ضم ما يرى ضمه من البساتين التابعة للهيئة العامة للانتاج الزراعي إلى مصلحة البساتين بوزارة الزراعة وما يستتبع ذلك من نقل العاملين ووظائفهم ودرجاتهم والمبالغ المخصصة لإدارتها بميزانية الهيئة المذكورة إلى الوزارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخرة ١٣٨٧ (٥ أغسطس سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٤٧ لسنة ١٩٦٧

بضم جميع محطات غرابة التقاوى التابعة لوزارة الزراعة والمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني إلى الهيئة الزراعية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية والقوانين المعدلة له ؛